



الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

مشروع

رؤية دولة الكويت

2035 - 2010

الملخص التنفيذي

ديسمبر 2007

**مشروع رؤية دولة الكويت**

**2035 - 2010**

**ملخص تنفيذي**

# مشروع رؤية دولة الكويت (2010 - 2035)

## ملخص تنفيذي

### الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى وضع رؤية إستراتيجية لدولة الكويت، مع الأخذ بالاعتبار في المقام الأول الرؤية المقترحة من سمو أمير البلاد المفدى، ويتبع هذه الرؤية تحديد أهداف عامة واستراتيجيات تكون أساس للخطط التنموية.

### منهج الدراسة

اعتمد المنهج على دراسة مسحية لفعاليات المجتمع الكويتي وذلك من خلال مقابلتهم بشكل مخطط وباستخدام دليل للأسئلة. وتطور الأسئلة حول رؤية سمو الأمير وكيفية تحقيقها مع التعرف على الوضع الراهن وما يتضمنه من فرص وتهديدات ونقاط قوة ونقاط ضعف. ولقد تم الاعتماد على تحليل المحتوى الخاص بإجابات هذه الفعاليات.

### نتائج الدراسة

بينت النتائج أن هناك شبه إجماع على رؤية سمو أمير البلاد المفدى "الكويت مركز مالي وتجاري". ولقد قدم عدد من فعاليات المجتمع الكويتي بعض الإضافات على هذه الرؤية، وذلك بغرض توسيع نطاقها. وعليه، ظهرت ثلاثة سيناريوهات بديلة للرؤية، كالتالي:

### مقترحات الرؤية

#### مقترح الرؤية الأولى: الكويت مركز مالي وتجاري

حسب هذه الرؤية، يتم توفير كافة المتطلبات لتحقيق المركز المالي والتجاري. وقد يقتضي الأمر إعادة النظر في بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها حالياً وخاصة ما هو متعلق بالرفاه والتي ربما قد تتعارض أو تتشابه مع متطلبات هذه الرؤية. وعليه تكون صياغة الرؤية كالتالي :

"الكويت مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويزكى فيه روح المنافسة، ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم يوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة".

### مقترح الرؤية الثاني: الكويت مركز مالي وتجاري وخدماتي

تم توسيع نطاق الرؤية هنا بإضافة البعد "الخدماتي" والذي يتضمن خدمات التعليم والسياحة والفندقة وغيرها على اعتبار أن الأنشطة الخدماتية لا تعتبر مساندة، بل هي مكون أساسي في الرؤية، وبنفس أهمية المجالين المالي والتجاري بما يتكامل مع طبيعة تطور الاقتصاد الكويتي إلى اقتصاد متنوع الموارد. ويتطلب تحقيق هذه الرؤية أيضاً إعادة النظر في بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية وخاصة ما هو متعلق بالرفاه والتي ربما قد تتعارض أو تتشابك مع متطلبات هذه الرؤية. وبناء عليه تكون الرؤية الثانية كالتالي:

"الكويت مركز مالي وتجاري وخدماتي لا يستند فقط على الدخل النفطي بل وأيضاً على قاعدة متنوعة من الأنشطة المالية والتجارية والخدماتية كقطاعات رئيسية تتوازن فيما بينها في قيادة النشاط الاقتصادي، وذلك في ظل دولة تدعم البنية الأساسية وتوفر بيئة تشريعية مشجعة للأعمال يلعب القطاع الخاص فيها الدور القيادي".

### مقترح الرؤية الثالثة: الكويت مركز مالي وتجاري يحقق جودة حياة عالية للمواطنين

تم صياغة الرؤية في هذا التصور الثالث إنطلاقاً من أن تحقيق جودة حياة عالية للمواطنين هو أهم ما تسعى إليه دولة الكويت. وهو ما يتضمن في معناه التنمية البشرية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمحافظة على مقومات سياسات الرفاه المعمول بها حالياً. ويكون ذلك في ظل نظام اقتصادي قوامه القطاعين المالي والتجاري (بالإضافة للقطاع النفطي). وتعكس هذه الرؤية اهتماماً كبيراً بالعنصر البشري من خلال السياسات الاجتماعية وتطوير نظام التعليم

والتأهيل والتدريب المستمر. ويتطلب ذلك بناء اقتصاد تنافسي يحافظ على التنمية المتوازنة، والتوزيع العادل للدخل، والاهتمام بالبنية والمرافق الأساسية. وعليه تكون صياغة الرؤية الثالثة كالتالي:

"الكويت مركز مالي وتجاري يحقق جودة حياة عالية للمواطنين، ويجذب الاستثمار ويرسخ قيم العمل ويحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، ويقود فيه القطاع الخاص النشاط الاقتصادي بما يزكي روح المنافسة ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل حكومات فعالة ملتزمة بمقومات سياسة الرفاه، توفر البيئة التشريعية والرقابية اللازمة لحماية أموال المستثمرين، وتوفر مناخاً وبيئة أعمال مشجعة في ظل عمل مؤسسي يتصف بالشفافية".

## الأهداف الإستراتيجية العامة

حيث أن الرؤى تشترك في أن تكون "الكويت مركز مالي وتجاري" فان الأهداف الإستراتيجية العامة وما يتبعها من استراتيجيات لبلوغ هذه الرؤى ستكون متشابهة إلى حد كبير. إلا أن نقاط التركيز في هذه الأهداف الإستراتيجية العامة وعناصر الاستراتيجيات سيختلف باختلاف الإضافات التي تمت في كل من الرؤية الثانية والثالثة. وفيما يلي الأهداف الإستراتيجية العامة ومكونات استراتيجياتها:

### الهدف الاستراتيجي الأول:

رفع الناتج القومي وتنويعه مصادره

#### استراتيجيات تحقيق الهدف:

• تسريع الخصخصة.	• تطوير البنية التحتية.
• تحرير الأراضي من احتكار الدولة.	• الإصلاح المالي.
• بناء أسواق مالية قوية.	• تطوير النظام التعليمي.
• تطوير البنوك.	• الحفاظ على البيئة.
• تشجيع الاستثمار الأجنبي وتطوير جهاز مستقل له.	• توجيه القوة العاملة إلى القطاع الخاص.

## الهدف الاستراتيجي الثاني: القطاع الخاص يقود الحياة الاقتصادية

### استراتيجيات تحقيق الهدف:

• تطوير وتأهيل القدرات البشرية.	• تحفيز القطاع الخاص والخصخصة.
• تشجيع ريادة الأعمال.	• تطوير التشريعات المحلية بما يتواءم والأطر العالمية والقضاء على المعوقات الإدارية.
• تحرير الأراضي من احتكار الدولة.	• تطوير البنية التحتية.
• جذب الاستثمار الأجنبي.	• إصلاح اختلالات سوق العمل.

## الهدف الاستراتيجي الثالث: ترسيخ حكومات داعمة ومحفزة للقطاع الخاص

### استراتيجيات تحقيق الهدف:

• تسهيل ملكية الأراضي.	• تطوير البنية الأساسية.
• معالجة اختلالات سوق العمل.	• تسهيل إجراءات الاستثمار وتصاريح الزيارات.
• إنشاء أجهزة رقابية لمكافحة الفساد.	• دعم المشروعات الصغيرة.
• وضع معايير وآلية مؤسسية لمحاسبة المسؤولين.	• تطوير القوانين التجارية.
• غرس قيم وأخلاقيات العمل في الأجيال الصاعدة.	• فك التشابك بين أصحاب المصالح المتضاربة.
• دعم حرية وسهولة الانتقال (المواصلات - الموانئ - المطارات - الفنادق - البريد - الجمارك).	• تطوير نظام التعليم بما يتماشى مع احتياجات القطاع الخاص.

## الهدف الاستراتيجي الرابع:

## إتاحة فرص متزايدة للوظائف والتنمية البشرية

### استراتيجيات تحقيق الهدف:

• معالجة اختلالات سوق العمل.	• تدريب وتطوير وإعادة تأهيل القوة البشرية وتشجيع المواطن على العمل في القطاع الخاص.
• اختيار كفاء للقياديين في مؤسسات الدولة.	• قطاع خاص تنافسي.
• غرس قيم وأخلاقيات العمل في الأجيال الصاعدة.	• الرقابة على مخرجات التعليم.
• الانتقائية في العمالة الوافدة.	• رفع إنتاجية الموظفين.

### الهدف الاستراتيجي الخامس: تواجد حكومات فعالة

### استراتيجيات تحقيق الهدف:

• تقوية المصالح المشتركة مع دول الجوار.	• اختيار وزراء أكفاء.
• إنشاء أجهزة رقابية لمكافحة الفساد.	• إبقاء الحكومات لمدد أطول في إطار الولاية الدستورية.
• تبسيط إجراءات التقاضي	• تحقيق الاستقرار السياسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
• تبسيط الإجراءات في مؤسسات الدولة.	• تبني برنامج عمل حكومية قوية وملزمة.
• وضع مقاييس أداء للانجاز الحكومي.	• تحقيق الشفافية ومحاسبة المسؤولين.
• تطبيق معايير الحوكمة ومحاسبة المسؤولين.	• ترسيخ الفكر التخطيطي.
	• تقوية النظام الإداري بالدولة وفرض سيادة القانون.

### الهدف الاستراتيجي السادس: ترسيخ مقومات المجتمع الصالح

## استراتيجيات تحقيق الهدف:

• معالجة المشاكل السلوكية للشباب.	• ترشيد الاستهلاك.
• مواجهة مشكلة القروض.	• تنمية المواطنة والانتماء.
• معالجة مشكلة البدون.	• الوفاء بخدمة الرعاية السكنية.
• مواجهة مشكلة الإدمان.	• الرقابة على العمالة الهامشية.
	• معالجة مشاكل الأسرة.

ويوضح الشكل التالي تصوير كل من الرؤية والأهداف الإستراتيجية العامة وإستراتيجيات تحقيق تلك الأهداف.





